الفصل الرابع

أثر التقديم والتأخير في المعانـــي

تمهيد

هذا الفصل يهدف إلى بيان الفروق في المعاني تبعاً لاختلاف مواضع التركيب في الأساليب من التقديم والتأخير ، ولنبدأ بالتقديم والتأخير بين الاسم والفعل في الاستفهام التقريري ـ الاستفهام التقريري هو علم المتكلم بما يسأل عنه ، ولكنه يريد من المخاطب أن يوافقه لغرض من الأغراض ـ والاستفهام التقريري يأتي في الأزمنة الثلاث الماضي والحال والاستقبال .

ويدخل الاستفهام على الاسم والفعل ، ويكون المبدوء به هو المشكوك فيه ، فإذا قلت :[**أفعلت كذا؟**]

فبدأت بالفعل ، كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده ، وإذا قلت : [**أأنت فعلت؟**] فبدأت بالاسم ، كان الشك في الفاعل من هو ، وكان التردد فيه يبين ذلك قوله تعالى حكاية عن قول نمروذ : ﴿ **ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ** ﴾ (الأنبياء:٦٢) ولا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام ، وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ، ولكن أن يقر بأنه منه كان ، وكيف وقد أشاروا إلى الفعل في قولهم : ﴿ **ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا** ﴾ (الأنبياء:٦٢) وقال عليه السلام في الجواب ﴿ **بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا** ﴾ (الأنبياء:٦٣) نفياً لما طلبوه من نسبة الفعل إليه دون غيره ، فدل ذلك على أن المطلوب التقرير بالفاعل لا الفعل .

الفرق بين التقرير بالفعل والتقرير بالفاعل : أو (تقديم الاسم على الفعل أو تأخيره).

إن الفرق بينهما واضح جلي ، فأنت إذا قدمت الفعل ، فقلت أسرقت فإنك تقرره بحصول السرقة منه من غير تعرض لغيره ، فجائز أن يكون غيره سرق ، وجائز ألا يكون .

وإذا قدمت الاسم ، فقلت أأنت سرقت ؟ فأنت تقرره أنه السارق دون غيره[1]

التقديم والتأخير بين الاسم والفعل في الاستفهام الإنكاري :

والمقصود بالاستفهام الإنكاري هو الخروج من الاستفهام الحقيقي إلى معنى التكذيب أو النفي ، ويجب أن يلي فيه الأمر المراد إنكاره الهمزة سواء أكان فعلاً أم فاعلاً أم مفعولاً ، أم غير ذلك .

مثال ذلك من الفعل الماضي قوله تعالى :

﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾ (الإسراء:٤٠) وقوله عز وجل : ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ (الصافات:١٥٣)

فهذا رد على المشركين ، وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدي إلى هذا الجهل العظيم ..

ومثال إنكار الفعل المضارع قول امرئ القيس :

أيقتُلُني والمشرَفيُّ مُضاجعي ومَسنُونةٌ زرقٌ كأنياب أغوال [2]

فهذا تكذيب منه لإنسان تهدده بالقتل ، وإنكار أن يقدر على ذلك ، ويستطيعه ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾ (هود:٢٨) .

ومنه قول الشاعر :

أأتُرُكُ أنْ قَلتْ دراهمُ خالد زيارتَه؟ إني إذاً للئيمُ[3]

ولما كان الغرض في الأمثلة المتقدمة إنكار الفعل ، قدم الفعل على الاسم ، فإذا أريد إنكار الاسم أي الفاعل أو المفعول أو غيرهما وجب تقديمه أيضاً ، فمثال إنكار الفاعل قولك لمن ينتحل شعرا : [أأنت قلت هذا الشعر؟] فأنت لا تنكر الفعل

---

(١) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص١١١- ص ١١٤ محمود السيد شيخون ، أسرار التقديم والتأخير فى لغة القرآن الكريم ، ص ٨ - ص ١٧ ، الإيضاح ص ٨٢ .

(٢) ديوان امرئ القيس ، ص ١٢٥.

(٣) الكامل ، الجزء الأول ص ٢٥٧ من شعر عمارة بن عقيل ، قاله فى خالد بن يزيد الشيبانى ويذم تميم بن خزيمة بن حازم النهشلى

ـ وهو قول الشعر ـ ولكنك تنكر أن يكون هو القائل له ، وترى أن القائل غيره ومثال إنكار المفعول قولك : [إياي تخدع؟] فأنت لا تنكر أن يحصل من المخاطب خداع ، وإنما تنكر أن تكون أنت المخدوع ، لاستبعاد حدوث ذلك ، وفي البيت السابق أراد الشاعر أن ينكر ترك زيارته لصديقه حين عوزه وفقره ، ولذا قدم الفعل ليلي همزة الاستفهام .

ويرى الدكتور عبد الفتاح لاشين أن الاستفهام في البيت السابق ـ بيت عمارة ابن عقيل ـ ليس عن الفعل ـ وهو الترك ـ ولا عن الفاعل ـ وهو المتكلم ـ ولا يطلب تعيين واحد منهما ، لأن المتكلم متصور لكليهما ، وإنما الشاعر يسأل فقط عن النسبة : نسبة ترك الزيارة للمتكلم ، والإجابة تكون {بنعم أو بلا} وهذه الهمزة تعرف بهمزة التصديق .[1]

ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ (الأنعام:١٤) وقوله تعالى : ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ (الأنعام:٤٠) .

فليس الإنكار موجهاً إلى اتخاذ الولي أو إلى الدعاء ، وإنما هو موجه إلى أن يكون غير الله بمثابة أن يتخذ ولياً ، أو يدعى ، فإن ذلك لا يرضى به عاقل ، ولو قدم الفعل في ذلك لتوجه الإنكارإليه ، وكان المعنى نفي حصوله ، ولم يفد في المفعول ذلك المعنى الذي أفاده تقديم المفعول.ومن هذا القبيل أيضاً قوله تعالى : ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾ (القمر:٢٤) أنكروا أن يكون البشر ممن يصح اتباعه ، وأن يكون مبعوثاً من عند الله ، فإنهم كانوا ينكرون ذلك ، ويرون أن الرسول يجب أن يكون ملكاً بدليل قولهم : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ (إبراهيم:١٠) وقولهم : ﴿ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً ﴾ (المومنون:٢٤).

صور الاستفهام الدال على الإنكار :

لإنكار الفعل إنكارا تكذيبياً صورتان :

الأولى : أن يقع الفعل عقب الاستفهام كالأمثلة السابقة .

---

(١) المعانى فى ضوء أساليب القرآن ، ص ١٢٩ .

الثانية : أن ينحصر فاعل الفعل ، أو مفعوله ، أو غيرهما من متعلقاته في واحد أو أكثر ، فيؤتى بذلك الفاعل أو المفعول ، أو غيرهما من المتعلقات عقب الهمزة ويعطف عليه غيره بـ [أم] إن وجد ، فيتوجه الإنكار إلى الاسم المقدم ، بحسب الظاهر فيلزم من إنكاره إنكار الفعل لأن الفعل إذا نفي فاعله ، الذي لا فاعل له غيره ، أو مفعوله الذي لا مفعول له غيره ، أو ظرفه الذي لا ظرف له غيره لزم انتفاؤه حتماً .

الصورة الأولى إنكار الفاعل :

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ (يونس:٥٩) [(١)].

فالمقصود نفي الإذن من أصله ، فإنه لا آذن في التحليل والتحريم إلا الله ، فإذا نفى أن يكون الله آذناً ، فقد انتفى الإذن ، وأتى الكلام في صورة نفي الفعل لا الفاعل ، ليكون أبلغ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ﴾ (الزخرف: ٤٠) ليس إسماع الصم مما يدعيه أحد ، فيكون ذلك للإنكار ، وإنما المعنى في هذا التمثيل والتشبيه هو أن ينزل الذي يظن بهم أنهم يسمعون ، أو أنه يستطيع إسماعهم منزلة من يرى أنه يُسمع الصم ويَهدي العمي ، والمعنى في تقديم الاسم وإن لم يُقل : [أتُسمع الصم] هو أن يقال للنبي ﷺ أأنت خصوصاً أُوتيت أن تُسمع الصم ، وأن يُجعل في ظنه أنه يستطيع إسماعهم بمثابة من يظن أنه قد أُوتي قدرة على إسماع الصم .

ومن لطيف ذلك قول ابن أبي عيينة :

فدعِ الوعيدَ فما وعيدُك ضائري ... أطنينُ أجنحة الذباب يضيرُ [(٢)]

جعله كأنه قد ظن أن طنين أجنحة الذباب بمثابة ما يضير ، حتى ظن أن وعيده يَضير .

---

(١) الدلائل ص ١١٤ – ١٢٠ ، الإيضاح ص ٨٢ الأسرار ص ١٩ – ص ٢٢ .

(٢) دلائل الإعجاز مكتبة الخانجي ص ١٢١ .

الصورة الثانية إنكار المفعول :

ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ (الأنعام:١٤٣)، فالمقصود نفي الفعل ، ـ وهو التحريم لشيء مما ذكر ـ ولكن لم يقدم الفعل عقب الهمزة ، بل أخرج الكلام في صورة نفي المفعول دون الفعل ، ليكون أبلغ في نفي الفعل ، فإن نفيه حينئذ يكون بطريق الكناية واللزوم وذكر الدعوى مع دليلها كأنه قيل : لو كان هناك تحريم لكان متعلقاً بواحد من هذه الأمور ، لكن واحداً منها ليس بمحرم ، فليس هناك إذن تحريم ، وذلك أنهم كانوا تارة يحرمون ذكور الأنعام وتارة إناثها ، وتارة ما في بطون الإناث ذكوراً كانت أم إناثا أم مختلفة وينسبون ذلك إلى الله ، فرد الله عليهم إفكهم بإنكار محل التحريم .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ (الأنعام:١٤) وقوله عز وجل : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ (الأنعام:٤٠) فتقديم المفعول هنا أفاد من الحسن والمزية والفخامة ما لا يكون لو أخر ، فقيل : { قل أتخذ غير الله وليًّا} و{أتدعون غير الله} وذلك لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك : أيكون غير الله بمثابة أن يُتخذَ وليًّا ؟ أيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك ؟ وأن يكون جهلٌ أجهل وعمىً أعمى من ذلك ؟ ولا يكون شيء من ذلك ، إذا قيل [أأتخذ غير الله وليًّا] وذلك لأنه حينئذٍ يتناول الفعل أن يكون فقط ولا يزيد على ذلك .

وكذلك الحكم في قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾ (القمر:٢٤) . وذلك لأنهم بنوا كفرهم على أنه من كان مثلهم بشراً ، لم يكن بمثابة أن يتبع ، ويطاع ، وينتهى إلى ما يأمر ، ويُصدق أنه مبعوث من الله تعالى ، وأنهم مأمورون بطاعته كما جاء في الآية الأخرى ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا ﴾ (إبراهيم:١٠) وكقوله عز وجل : ﴿ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً ﴾ (المومنون:٢٤) .

التقديم والتأخير في النفي :

الصورة الأولى : لنفي فعل لم يثبت أنه مفعول : وصورته {**ما فعلتُ**} وتفسير ذلك أنك إذا قلت : [**ما فعلتُ**] كنت نفيت عنك فعلاً ، لم يثبت أنه مفعول ، أما إذا قلت{**ما أنا فعلت**} فهو.

الصورة الثانية : وهي نفي فعلٍ ثبت أنه مفعول : وتفسير ذلك أنك إذا قلت : [**ما قلتُ هذا**] كنت نفيت أن تكونَ قد قلت ذاك وكنت نوظرت في شيءٍ لم يثبت أنه مقول؟

وإذا قلت : [**ما أنا قلتُ هذا**] كنت نفيت أن تكون القائل له وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول .ومما هو مثال بين في أن تقديم الاسم يقتضي وجود الفعل قول المتنبي :

وما أنا أسقمتُ جسمي به ولا أنا أضرمتُ في القلبِ نارا[1] [2]

فالسقم ثابت موجود ، وليس القصد بالنفي إليه ، ولكن إلى أن يكون هو الجالب له ويكون قد جره إلى نفسه.

ومثله أيضاً قول المتنبي :

وما أنا وحدي قلتُ ذا الشعرَ كلّه ولكنْ لشعري فيك مِنْ نفسه شعرُ[3]

فالشعر مقولٌ على القطع ، والنفي لأن يكون هو وحده القائل له .[4]

التقديم والتأخير لإفادة عموم النفي أو نفي العموم :

يرى الإمام بدر الدين بن مالك الأندلسي أن تقديم المسند إليه لقصد إفادة العموم يجب بثلاثة شروط :

الأول : اقتران المسند إليه بأداة العموم [**ككل وجميع**] فإن لم يقترن كان التقديم والتأخير سواء فإذا قلت : [**محمد لم يقصر**] فأنت بالخيار بين أن تقدم محمد كما في

---

(١) الدلائل ص ١٢٠ – ١٢٢ ، الإيضاح ص ٨٣ ، الجزء الثانى ٢٤٢ ، الأسرار ص ٢٣.

(٢) العرف الطيب فى ديوان أبى الطيب ، المجلد الثانى ص ١٧٥، بعنوان الناس الظلام وأنت النهار.

(٣) العرف الطيب المجلد الأول ص ٣٧٥ من قصيدة يمدح بها على بن أحمد بن عامر الأنطاكى.

(٤) الدلائل ص ١٢٤ – ١٢٧ ، الأسرار ص ٣٣ ، ٣٤ .

المثال أو تؤخره بأن تقول : [لم يقصر محمد] إذ لا عموم حتى يراعى لأجله وجوب التقديم.

الثاني : أن يكون المسند إليه لو أخر لأعرب فاعلاً وإلا لاستوى التقديم والتأخير كقولك : [كل إنسان لم يقم أبوه] فلو أخرت كل إنسان وقلت لم يقم أبو كل إنسان لم يكن كل إنسان فاعلاً وإفادة العموم حاصلة بالتقديم والتأخير فلا معنى لوجوب التقديم.

الثالث : اقتران المسند إليه بحرف النفي ، فإن لم يقترن لا يجب التقديم نحو [كل إنسان قام] إذ العموم حاصل على التقديم والتأخير .

ومثال ما توفرت فيه الشروط [كل إنسان لم يقم] فتقديم المسند إليه واجب ، لأجل إفادة عموم النفي وهو نفي الحكم عن كل فرد من أفراد الإنسان ، فإذا أخرت في مثل هذا المسند إليه ، لم يكن الكلام نصاً في إفادة العموم ، بل يحتمل أن يكون منفياً عن بعض الأفراد دون البعض ، فقولك لم يقم كل إنسان يحتمل أن يكون معناه نفي القيام عن كل فرد من أفراد الإنسان ، ويحتمل أن يكون معناه نفي القيام عن بعض أفراد الإنسان دون بعض .

أما الجرجاني فيرى أن إفادة عموم النفي مبنية على تقديم أداة العموم على حرف النفي لفظاً ورتبة. فإذا ما عكست ، قدمت حرف النفي على أداة العموم انعكس المعنى فأفاد نفي العموم.

قال عبد القاهر : كلمة [كل] في النفي إن أدخلت في حيزه بأن قدم عليها لفظاً ، كقول أبي الطيب :

ما كلُّ ما يتمنى المرءُ يدْرِكُه تأتي الرياحُ بما لا تشتهي السفنُ[1]

وقول أبي العتاهية :

ما كلُّ رأي الفتى يدعو إلى رَشَدٍ إذا بدا لك أمرٌ مشكلٌ فقِفِ[2]

وقولنا ما جاء القوم كلهم ، وما جاء كل القوم ....

---

(١) العرف الطيب ، الجزء الثانى ص ٣٤٤ .

(٢) ديوان أبى العتاهية ص ٣١٣ فقرة شعرية رقم ٣٤٤.

أو تقديراً ، بأن قدمت على الفعل المنفي وأعمل فيها ـ لأن العامل رتبته التقدم على المعمول ـ كقولك : كل الدراهم لم آخذ [**بنصب كل**] توجه النفي إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل ، وأفاد الكلام ثبوته لبعض [**في المسند للفاعل**] أو تعلقه ببعض [**في الواقع على المفعول**] ووجه ذلك عنده أن الكلية نوع من التقييد ، والنفي إذا اتجه إلى كلام مقيد بقيد ، فإنه ينصب بخاصة على هذا القيد ، أخرجت من حيزه : بأن قدمت عليه لفظاً ، ولم تكن معمولة للفعل المنفي توجه النفي إلى أصل الفعل ، عما أضيف إليه لفظ كل ، وذلك كقول الشاعر :

فكيف وكلٌّ ليس يعدو حمامةَ ولا لامرئٍ عما قضى اللهُ مزحلُ[1]

فالمعنى على نفي أن يعدو أحد من الناس حمامه ، ولو عكست ، فقلت :فكيف وليس يعدو كل حمامه؟ فأخرت لفظ كل لأفسدت المعنى ، وصرت كأنك تقول : إن من الناس من يسلم من الحمام ، ويبقى خالداً لا يموت .

ومن ذلك قول دعبل :

فوالله ما أدري : بأيِّ سهامها رمتني ، وكلٌّ عندنا ليس بالمكدي[2]

أبالجيد أم مجرى الوشاح وإنني لأتهم عينيها مع الفاحم الجعد

المعنى على نفي أن يكون في سهامها مكد ، لا يصيب بوجه من الوجوه .

هذا ، ومثل النفي في إفادة المعنيين النهي : فقول القائد لجنده : كل الأسرى لا يقتل ـ نهي عن قتل كل واحد منهم ، وعفو شامل لجميعهم ، وقوله : [**لا يقتل كل الأسرى**] نهي عن قتل بعض منهم وإبقاء على بعض.

وقد استشهد لهذه القاعدة بقول النبي : ﷺ لما قال له ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله :« كل ذلك لم يكن ».[3] أي لم يكن واحد منهما لا القصر ولا النسيان .

---

(١) لم أعثر عليه فى ديوان شعرى وقد وجدته فى تحرير التحبير ص ١٤٧ دون أن ينسبه لقائل أيضاً .

(٢) ديوان دعبل الخزاعى ، ص ٦٥ ، من قصيدة يمدح بها العباس بن جعفر بن محمد ابن الأشعث الخزاعى .

(٣) البخارى كتاب الجمعة ، حديث رقم ١١٥٢ ، مسلم كتاب المساجد رقم ٨٩٦ ، الترمذى ، كتاب الصلاة رقم ٣٦٥ النسائى ، كتاب السهو ١٢١٠ ، ١٢١١ ، تحرير التحبير ص ١٤٨.

وقول أبي النجم :

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدَّعي عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنع[1]

برفع كل كما هي الرواية ، لأن المعنى أنه لم يصنع من الذنب قليلاً ، ولا كثيراً ولا بعضاً ولا كلاً مما ادعت عليه.

وسر إفادة التقديم أنك إذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفي عليه ، وسلطت الكلية على النفي ، وأعملتها فيه وإعمال معنى الكلية في أتنفى ، يقتضي ألا يشذ شيء عن النفي[2]

التقديم والتأخير بين المفعول والفعل :

إذا قدم المفعول ونحوه ـ كالظرف والحال ـ وغيرهما على الفعل إنما يكون إذا كان هناك وجود فعل ، واعتقد المخاطب وقوعه على غير من وقع عليه وتريد رده من الخطأ ذلك إلى الصواب ، كان تقديمه للقصر غالباً ومنه قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة:٥) .

معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة لا نستعين غيرك وقوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ (النحل:١١٤)، معناه إن كنتم تخصونه بالعبادة وفي قوله تعالى : ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (آل عمران:١٥٨) ، معناه إليه لا إلى غيره وقد يكون في غير الغالب لأغراض أخرى ، منها العناية بالمقدم والاهتمام بشأنه ، رعاية الفاصلة ، ضرورة الشعر ، كون المعمول محلاً للإنكار وسوف نأتي على كل هذه الأغراض بالتفصيل عند تطبيق هذه الأغراض على القرآن الكريم. فإذا قلت : «زيداً ضربتُ» أفاد التركيب أن الضرب حاصل بلا شك ، وأن المخاطب يرى أنك ضربت غير زيد فترد عليه بأنك ضربت زيدا ولم تضرب غيره وتقول لتأكيده ، وتقريره [زيداً ضربت لا غيره].

ولذلك لا يصح القول : «زيداً ضربت وغيره» لأن التقديم يفيد نفي الضرب عن غير زيد والعطف عليه يفيد وقوع الضرب عليه ، وهذا تناقض .

---

(١) الإيضاح الجزء الثانى ص ٧٨ .

(٢) شرح التلخيص ، ص٢٤٥–٢٥٠ ، الأسرار ص٦٣ ـ ص٧٠ ، الإيضاح الجزء الثانى ص١٦٢ ميلادية الأسرار ص٦٣ – ٧٠ .

وكذلك إذا قلت : «ما زيداً ضربت» أفاد التركيب أن الضرب حاصل بلاشك ، وأن المخاطب يزعم أنك ضربت زيداً ، فتنفي الضرب عن زيد وتثبته لغيره ، بتقديم المفعول وإيقاعه بعد النفي.

ولذلك لا يصح أن تقول : «ما زيداً ضربت ولا غيره» لأن تقديم الاسم ، وإيقاعه بعد النفي ، يفيد إثبات الضرب واقعاً على غير زيد ، والعطف يفيد عدم وقوعه على غيره فيتناقض ما أفاده التقديم».[1]

تقديم بعض معمولات الفعل على بعض :

يقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض منه معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه وعليه قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾ (الأنعام:١٥١)، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ (الإسراء:٣١) قدم المخاطبين في الأولى دون الثانية ، لأن الخطاب في الأولى للفقراء ، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم ، والخطاب في الثانية للأغنياء بدليل قوله خشية إملاق فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع ، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لأنه حاصل ، فكان أهم ، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم .

وكذلك لا يصح أن تقول : «ما زيدا ضربت ولكن أكرمته» لأن تقديم المفعول ، يفيد أن الفعل مسلم ، لا كلام فيه ، والكلام إنما هو في المفعول ، وقولك : «ولكن أكرمته» يفيد أن الكلام في الفعل ، لا في المفعول فيتدافعان .

والصحيح هو أن نقول : «ما زيداً ضربت ، ولكن سعيداً» .

وكذلك لا يصح أن نقول : «زيدا ضربت ولم أكرمه» لأن تقديم المفعول ، يفيد أن الفعل ثابت ، لا كلام فيه ، وأن الكلام في المفعول ، والعطف يفيد أن الكلام في الفعل فيتدافعان .

التقديم والتأخير في الخبر المثبت :

يرى جمهور علماء البلاغة أن هناك فرقاً بين تقديم الاسم الذي هو فاعل في المعنى على الفعل ، وتقديم الفعل عليه في الخبر هذا التقديم يأتي عندهم على ثلاث صور :

---

(١) شرح التلخيص ص ٣١٤،٣١٥ ،الإيضاح المجلد الأول الجزء الثانى ص ١٦٢ – ١٦٦ .

أ ـ أن يكون في الخبر نفي ، ويتقدم النفي على الاسم المقدم ، مظهراً كان ، أم مضمراً نحو ما أنا فعلت كذا ، ما زيد فعل كذا.

ب ـ ألا يكون في الكلام نفي ، بل يكون الخبر مثبتاً ، نحو أنا فعلت كذا ، زيد فعل كذا.

ج ـ أن يكون الخبر منفياً ، ويتأخر النفي عن الاسم المقدم ، نحو أنا ما فعلت كذا زيد ما فعل كذا.

الصورة الأولى : أن يكون الفاعل المقدم على فعله منفياً نحو ما أنا ظلمت أحداً أفاد التركيب قصر نفي الفعل على الاسم المقدم ، وأن الفعل ثابت متفق على حصوله ، وأنه منفي عن المسند عليه المقدم وأنه مثبت لغيره ، على حسب النفي عموماً ، وخصوصاً .

والسر في ذلك أنك لا تقول : ما أنا قلت ، إلا إذا كان القول ثابتاً متفقاً على حصوله بينك وبين مخاطبك ولكنه يزعم أنك القائل له دون غيرك فتصحح له الأمر بأن تقول ما أنا قلت هذا فتنفيه عن نفسك وتثبته لغيرك.

مثال ذلك قول المتنبي :

وما أنا أسقمتُ جسمي به ولا أنا أضرمتُ في القلب نارا[1]

فالسقم والنار ثابتان في الجسم وأراد المتنبي نفيهما ، بل أراد أن يكون هو الجالب لهما.

وكقوله أيضاً :

وما أنا وحدي قلتُ ذا الشعرَ كلَّهُ ولكنْ لشعري فيكَ منْ نفسه شعرُ[2]

أما في حالة تقدم الفعل ما قلت ما فعلت فأنت تنفي عن نفسك فعلاً يستوي فيه احتمال الإيجاد والعدم ولا يفيد القصر ، كذلك مثال ذلك ما قلت أنا هنا للتوكيد فقط .

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

الصورة الثانية : وهي ما تقدم فيها المسند إليه على الفعل ، ولم يكن في الكلام نفي ، نحو أنا فعلت كذا وزيد فعل كذا فيكون التقديم للاهتمام بالفاعل المقدم وبيان أن القصد إليه وذلك الاهتمام سببه أمران :

أحدهما جلي : أن يكون الغرض قصر الفعل على المقدم ، ونفيه عن واحد آخر أو عن جميع ما عدا المقدم ، مثال ذلك أن تقول : أنا كتبت في موضوع كذا تريد أن ترد على من زعم أن غيرك مشاركك في الأمر.

الثاني : تقوية الحكم والذي هو ثبوت الفعل للفاعل وتوكيده ودفع الشك عنه لا قصره عليه ، مثال ذلك :

هو يعين المحتاجين ، ففي هذا المثال لم نقصر الفعل على الفاعل أو ننفيه عن غيره وإنما أردنا أن نحقق الحكم ونمكنه في نفس السامع وندفع الشك عنه .

من شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ (الفرقان:٣) .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ ﴾ (المائدة:٦١) .

وقول المعذل البكري :

هم يُفرشون اللِبدَ كلَّ طِمِرَّةٍ وأجردَ سباحٍ يَبذُ المُغاليا[1]

ومعنى البيت أنهم يفرشون الصوف المتلبد على الفرس الكريمة وكذلك على الفرس القصير الشعر الذي يشبه عدوه السباحة ويغلب الفرس المغالي في العدو.

وقول الأخنس بن شُرَيق :

همُ يضربون الكبشَ يبرُقُ بيضُهُ على وجهه من الدماء سبائبُ[2]

ومعنى البيت أنهم يضربون رئيس القوم التي تبرق خوذته الحديدية حتى تسيل الدماء على وجهه طرائق .

---

(١) المعذل البكرى ، الشاعر الأموى ، ديوان الحماسة للمرزوقى ج٢ ص٣٥٩ ، دلائل الإعجاز ، الجرجانى ص ١٥٩ وفيه (المغالبا) بالباء ، الإيضاح فى علوم البلاغة للقزوينى ج٢ ص ٥٩ .

(٢) الأخنس بن شهاب التغلبى ، شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزى ج٢ ص ٩٣٥ ، ديوان الحماسة للمرزوقى ج٢ ص ٧٢٧ ، وأورد المرزوقى البيت بصيغة (فهم يضربون) وبذلك استقامت تفعيلة الشطر الأول ، دلائل الإعجاز ص ١٣٠ ، الإيضاح ج٢ ص٥٨.

وكقول عروة بن أُذَينة :

سـلمى أزمعـتْ بينـا فـأين تقولهـا أيـن[1]

فتقديم المسند في الأمثلة السابقة لم يقصد به القصر ولا نفي الفعل عن آخر وإنما قصد به تأكيد ثبوت الفعل للفاعل ، ومنع السامع من الشك فبدئ بالمسند إليه للتنبيه له ومنع الشك والإنكار.

يقول الجرجاني عن فائدة تقديم المسند إليه في هذه الصورة :

وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة غفلاً ، مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام. ومن هنا قالوا : إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ (الحج:٤٦)وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ (المؤمنون:١١٧)، ومما يؤكد على أن تقديم المسند إليه على الفعل استعمالات البلغاء هذا التقديم في المواضع التي تحتاج إلى التوكيد وقد ذكر منها الجرجاني هذه المواضع.

الأول : فيما سبق فيه إنكار نحو أن يقول الرجل : ليس لي علم بالذي تقول ، فتقول له : أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (آل عمران:٧٥) .

فهم يعلمون أنهم كاذبون وأنهم ينكرون الكذب ومعلوم أن الإنكار يقتضي توكيد الحكم .

الثاني : فيما اعترض فيه شك نحو أن يقول الرجل : كأنك لا تعلم ما صنع فلان ، فتقول له : إني أعلم ولكني أداريه .

الثالث : في تكذيب مدع كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾ (المائدة:٦١) فإن قولهم آمنا دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر فالموضع موضع تكذيب .

الرابع: إنه يؤتى به فيما لقياس في مثله ألا يكون عقلاً ومنطقاً ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ (الفرقان:٣).

---

(١) الأغانى لأبى الفرج الأصبهانى ج٢ ٢٣٠ – ٢٣٢ ، دلائل الإعجاز ص ١٣٠.

فإنهم وإن كانوا لا ينكرون أنها غير مخلوقة ، فإن عبادتها تقتضي أنها غير مخلوقة ، لأن العقل يقتضي أن يكون المعبود خالقاً ، لا مخلوقاً.

الخامس : في كل خبر كان على خلاف العادة وعما يستغرب من الأمور مثل قوله : ذئب يتكلم ، وكما تقول : فلان يدعي العظيم وهو يعيا باليسير ويزعم أنه شجاع وهو يفزع من أدنى شيء.

فكل ذلك أمر مستغرب جاء على خلاف العادة ، فهو في حاجة إلى التأكيد لعدم الاستعداد لقبوله.

السادس : في الوعد والضمان كقول الرجل : أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر ، وذلك أن الضمانات يدخلها الشكوك فاحتاجت إلى التوكيد لعدم الشك في الوفاء بالوعد.

السابع : المدح والفخر نحو : هو يعطي الجزيل.

ومنه قول طرفة بن العبد :

نحن في المشتاة ندعو الجَفَلى لا ترى الآدبَ فينا ينتقر[1]

ومعنى البيت أنهم في زمن الشتاء يدعون الدعوة العامة فلا يدعو الداعي إلى الطعام دعوة خاصة يختار فيها المدعيين .

ومنه قول زهير بن أبي سلمى :

وَلأنْت تَفْري ما خلقتَ وبعضُ القوم يخلقُ ثمَّ لا يَفري[2]

ومعنى البيت أنه ينفذ ما قدر وهيأ ، ولا ينكص على عقبه ، وذلك أن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويباعدهم من الشبهة ، وكذلك المفتخر.

الصورة الثالثة : أن يكون الخبر منفياً ، ولكن يقدم الاسم على الفعل ، والنفي جميعا كقولك أنت لا تفعل كذا ، وهذه الصورة كسابقتها تحتمل وجهين :

١- أن يكون الغرض من التقديم قصر نفي الفعل على المقدم وإثباته لغيره.

---

(١) ديوان طرفة بن العبد ، ص ١٥٧.

(٢) ديوان زهير بن أبى سلمى ، ص١١٩ من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان .

٢- أن يكون الغرض تقوية الحكم ، وتوكيده فإن قولك أنت لا تحسن كذا أشد لنفي الإحسان من قولك : لا تحسن كذا فتقديم الاسم إنما هو لتأكيد النفي لمن هذه حاله ومن شواهد هذه الصورة قوله تعالى :﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ (المؤمنون:٥٩) ، وقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (يس:٧) ، وقوله تعالى : ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ (القصص:٦٦) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (الأنفال:٥٥) فإن تقديم الاسم في كل ذلك يفيد من التوكيد ما لا يفيد تقديم الفعل.[١]

وعن الصورتين السابقتين يقول الزملكاني تحت عنوان : في تقديم الاسم على الفعل وتأخيره « إن تقديم الاسم على الفعل يتردد بين احتمالين :

أحدهما : أن يكون غرضك أن المذكور هو الفاعل لهذا الفعل دون كل أحد... وهذا الغرض يؤذن بإظهار أنه مستبد بذلك ، وأن يزول عن السامع شبهة أن يكون قد صدر ذلك من غيرك.

الاحتمال الثاني : أن لا يكون غرضك الاستبداد بل إن تحقق عند السامع أنه فعل ذلك ظنًا منك أو أنه شك في ذلك .. ومن القسم الثاني قوله :

هما يلْبِسان المجدَ أحسنَ لُبْسةٍ شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

لا شك أنه لم يرد أن يقصر هذه الصفة عليهما ، بل إن يعرف أن ذلك من شأنهما وعادتهما ».[٢]

تقديم النكرة والمعرفة على الفعل والعكس :

الفرق في التقديم والتأخير حالة الاستفهام أن المقدم منهما هو المشكوك فيه ، فإذا قدمت الفعل فقلت أجاءك رجل ؟ أو أجاءك زيد؟ دل التقديم على أنه شاك في ثبوت الفعل للفاعل أو انتفائه عنه ، وغرضك معرفة الواقع منهما .

---

(١) الدلائل ص١٢٨ – ١٣٥ ، الإيضاح ٥٨ ، الأسرار ٣-٣-٤٦ .

(٢) الدلائل ص١٤٢،١٤٣ ، الإيضاح ، المجلد الأول ، الجزء الثانى ص ٦٤ – ٦٦ .

وإذا قدمت الاسم فقلت أرجل جاءك ؟ أو أزيد جاءك ؟ لم يكن الشك في الفعل بل في الفاعل من أجل معرفته وتعيينه ، فلا فرق بين النكرة والمعرفة في ذلك .

لكن هناك فرقاً بينهما من جهة أخرى ، وهو أنك إذا قدمت المعرفة ، فقلت أزيد جاءك ؟ كان الغرض تعيين الفاعل بعينه ، وأما إذا قدمت النكرة ، فلا يمكن أن يكون الغرض طلب الفاعل بعينه ، لأن النكرة لا تدل على معين ، وإنما الغرض تعيين جنسه أو عدده .

الفرق بينهما في الخبر إذا تقدم الفعل فقلت جاءني رجل ، أو جاءني زيد دل ذلك على ثبوت الفعل للفاعل المذكور ، ولم يشعر بنفيه عن غيره .

وإذا تقدم الاسم فقلت : رجل جاءني أو زيد جاءني دل ذلك على أنك تريد قصر الفعل عليه ، وأنه ثابت له منفي عن غيره ، فلا فرق بين النكرة والمعرفة في ذلك .

ولكن هناك فرق من ناحية أخرى ، وهو أن المقصور عليه في تقديم المعرفة ، هو المقدم بخصوصه وعينه ، أما في تقديم النكرة فالمقصور عليه الجنس أو العدد ، ومن الأمثلة المشهورة عند العرب قولهم : « شرٌّ أهرَّ ذا ناب » وهو مثل يضرب عند ظهور الشر ومخايله وأهر ـ حمله على الهرير ، وهو أن يكشر السبع عن أنيابه ويصوت إذا رأى ما يفزعه ، يقول الجرجاني : « إنما قُدم فيه الشر لأن المراد أن يعلم أن الذي أهر ذا الناب هو من جنس الشر لا جنس الخير ، فجرى مجرى أن تقول رجل جاءني تريد أن تقول أنه رجل لا امرأة »[1]

تقديم مثل وغير على الفعل :

إذا وقعت مثل في الكلام ونسب إليها فعل من الأفعال كان ذلك على وجهين :

١ – أن يقصد بالكلام المعنى الظاهر من العبارة ، وهو الحكم على مماثل لما أضيفت إليه ومنه قول امرئ القيس :

فمثلُكِ حُبْلى قدْ طرقتُ ومُرضِـعٍ فألهيتُها عنْ ذي تمـائمَ محْـوَلِ[2]

فإنه يريد امرأة أخرى مماثلة للمخاطبة .

---

(١) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، ص ٢١٣، ٢١٤.

(٢) ديوان امرئ القيس الشعرى ص١١٣.

ومنه قول المتنبي :

مثلُك يَثني المُـزن عـن صـوبه ويسـتردُّ الـدمعَ عـن غَرْبـه[1]

المزن : السحاب . الغرب عرق في العين يجري منه الدمع ، يصفه أولاً بالكرم وثانياً بالشجاعة .

٢- ألا يقصد بالكلام المعنى الظاهر وإنما يكون الحكم على ما أضيفت إليه عن طريق الكناية كقولك لإنسان مادحاً إياه لأمانته : مثلك يؤدي الأمانة ، أو لجرأته مثلك لا يفر .

ومنه قول المتنبي :

ولم أقـلْ مثلُـك ، أعـني بـه سواك ، يا فـرداً بـلا مُشْـبه[2]

وهذا الأسلوب الكنائي أبلغ وأفخم من الأسلوب الصريح ، ووجه الدلالة فيه أن ما ثبت لأحد المثلين بفعل أو بترك يجب أن يثبت مثله للآخر.

وحكم «غير» كحكم «مثل» على وجهين .

١- أن يقصد المعنى الحقيقي الظاهر : وهو الحكم على مغاير لما أضيفت إليه لـ[غير] .

كقول ابن شرف القيرواني :

غيري جنى وأنا المعاقَـبُ فـيكُمُ فكـأنّني سـبَّابةُ المتنـدِّم[3]

فإنه يريد أن شخصاً غيري هو الذي جنى ، وأما أنا فقد عوقبت بدون جناية.

وكذلك قول النابغة :

لكلفتني ذنبَ امـرئ وتركتَـه كذي العري يُكوى غيرُه وهو راتعُ[4]

فهو يريد أن الأجرب راتع في مرعاه وهو المقصود بالعلاج بينما السليم هو الذي يكوى بالنار.

---

(١) العرف الطيب ، الجزء الثاني ص ٤٨٠ من قصيدة قالها في رثاء عمة عضد الدولة ببغداد .

(٢) القصيدة السابقة ص٤

(٣) ديوان ابن شرف القيرواني ، ص ٧٨

(٤) ديوان النابغة الذبياني ، ص ١١٣.

٢- ألا يقصد هذا المعنى الظاهر :بل يكون الحكم على ما أضيفت إليه هو المقصود من الكلام بطريق الكناية كقول المتنبي :

غيري بأكثر هذا الناس ينْخدعُ إنْ قاتلوا جبُنوا ، أو حدثوا شَجَعوا[١]

فلم يرد أن هناك شخصاً آخر هو الذي يفعل ذلك ، وإنما أراد أن ينفي عن نفسه ذلك الأمر بطريق الكناية.

ومن ذلك قول أبي تمام :

وغيري يأكلُ المعروفَ سُحتاً وتَشحبُ عندهُ بيضُ الأيادي[٢]

لم يرد أبو تمام أن يعرض بغيره ، بل أراد أن ينفي عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلؤم.

حكم تقديم [مثل وغير]

يقول الجرجاني : « واستعمال [مثل و غير] على هذا السبيل شيء مركوز في الطباع وهو جار في عادة كل قوم ، وأن هذين الاسمين يقدمان أبداً على الفعل إذا نحي بهما هذا النحو ، وأن المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما أفلا ترى أنك لو قلت : [يثني المزن عن صوبه مثلك] [رعى الحق والحرمة مثلك] [يحمل على الأدهم والأشهب مثل الأمير] .... رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته ومغيَراً عن صورته ، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ، ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه».[٣]

إنما وتقديم المفعول وتأخيره .

إذا دخلت إنما على الجملة الفعلية أفادت الاختصاص للمؤخر من الفاعل أو المفعول ، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾(فاطر:٢٨)

فتقديم اسم الله تعالى كما يقول الجرجاني : « إنما كان لأجل أن يُبَيَّن الخاشون من هم ويُخبَر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم ولو أُخِّر ذكر اسم الله فقدم العلماء

---

(١) العرف الطيب ، الجزء الثاني ص ٨٩ من قصيدة يمدح بها سيف الدولة .

(٢) ديوان أبي تمام ص٨١ من قصيدة يمدح بها أبا عبد الله أحمد بن أبي دؤاد.

(٣) الدلائل ص١٣٨-١٤٠ ، الإيضاح ، المجلد الأول ، الجزء الأول ص٧٠-٧٣.

فقيل إنما يخشى العلماء الله لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن ، ولصار الغرض بيان المخشِي من هو ، والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره ، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية ، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله تعالى أيضاً ، إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره ، والعلماء لا يخشون غير الله تعالى .

وهذا المعنى وإن كان قد جاء في التنزيل في غير هذه الآية كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ (الأحزاب:٣٩) فليس هو الغرض في الآية ، ولا اللفظ بمحتمل له البتة ، ومن أجاز حملها عليه ، كان قد أبطل فائدة التقديم ، وسوى بين قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾ وبين أن يقال إنما يخشى العلماء من الله».[1]

ومن ذلك قول الفرزدق :

أنا الضامنُ الراعي عليهم وإنّما ... يدافعُ عنْ أحسابهم أنا أو مثلي[2]

إذ غرضه أن يخص المدافِع لا المدافَع عنه .

وحكم [ما] و [إلا] كحكم إنما في إفادة الاختصاص للمتأخر من الفاعل أو المفعول .

حكم الفاعل والمفعول إذا تأخرا جميعاً بعد إلا :

إذا تأخر الفاعل والمفعول كلاهما بعد إلا فإن الاختصاص يقع حينئذ في الذي يلي [إلا] منهما ، فإذا قلت : [**ما ضرب إلا عمرو زيداً**] كان الاختصاص في الفاعل ، وكان المعنى أنك قلت : « إن الضارب عمرو لا غيره وإن قلت :[**ما ضرب إلا زيداً عمرو**] كان الاختصاص في المفعول وكان المعنى أنك قلت : إن المضروب زيد لا من سواه»

---

(١) الدلائل ص٣٣٨، ٣٣٩

(٢) ديوان الفرزدق ، ص٤٨٨.

وحكم المفعولين في التأخير كحكم الفاعل والمفعول .

نقول : «لم يكس إلا زيداً قميصا» فيكون المعنى اختصاص زيد من بين الناس بإعطائه القميص وإن قلنا : «لم يكس إلا قميصاً زيداً» كان المعنى : أنه خص القميص من أصناف الكسوة .

وكذلك الحكم حيث يكون بدل أحد المفعولين جار ومجرور ، كقول السيد الحميري :

لو خُير المنبرُ فرسائه ما اختارَ إلا منكمُ فارساً[1]

الاختصاص في منكم دون فارساً ولو قلت : «ما اختار إلا فارساً منكم» صار الاختصاص في فارساً.

حكم المبتدأ والخبر الواقع بعد إنما :

حكم المبتدأ والخبر الواقع بعد إنما كحكم الفاعل والمفعول ، حيث يقع الاختصاص على المتأخر منهما ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ ﴾ (الرعد: ٤٠) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ ﴾ (التوبة:٩٣) فالاختصاص في الآية الأولى في المبتدأ الذي هو البلاغ والحساب وليس في الخبر الذي هو {عليك} .

و{ علينا } ، وأنه في الآية الثانية في الخبر الذي هو { على الذين } وليس في المبتدأ الذي هو {السبيل}[2].

---

(١) الدلائل ص٣٤٤.

(٢) الدلائل ص٣٤٤،٣٤٥ .